جامعة السلطان قابوس
مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية
Sultan Qaboos University
Journal of Arts & Social Sciences

واو الاستئناف عند «قُطْب الأئمّة»..
دراسـة نحويـة

أحمد بن محمد الرُّمْحِي

أستاذ مساعد
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة الشرقية - سلطنة عُمان
ahmed.alrumhi@asu.edu.om

تاريخ الاستلام: ٢٠٢١/٠٧/١٢
تاريخ القبول للنشر: ٢٠٢١/١٢/١٧

واو الاستئناف عند «قُطْب الأئمّة»..
دراســة نحويــة

أحمد بن محمد الرُّمْحِي

الملخص

حرف الواو عند النُّحاة من حروف المعاني التي تتنوع دلالتها في السياق العربي، ومن معانيها «الاستئناف»، لكنَّ الشيخ محمد بن يوسف أَطْفَيْش الجزائريّ (١٢٤٣-١٣٣٢هـ) المعروف بـــ «قُطْب الأئمة» يثير رأيًا في الاستئناف يُخالف ما استقرّ عليه النحو العربي في العصور المتأخرة، وكان لهذا الرأي أثرٌ بارزٌ في آثاره العلمية؛ فقد اعتنى في معالجاته اللغوية للنصوص بتوجيه الواو وغيرها من حروف الاستئناف إلى معنى نحويّ آخر يلائم دلالة سياقها، من هنا يسعى البحث بمنهج وصفي تحليلي إلى دراسة رأي «قُطْب الأئمة» في استئنافيّة الواو، وليستوفي الموضوع حقّه من الدراسة قام البحث على ثلاثة محاور: أولها: الوقوف على (الاستئناف) في علوم اللغة من حيث: مفهومه وأقسامه، وثانيها: تناول (الاستئناف) عند «قطب الأئمة» من حيث: مفهومه، وأنماط تشكُّله، وثالثها: الوقوف على استئنافيّة الواو في سياقات نَصِيَّة ورأي «قطب الأئمة» فيها، وتعود أهمية هذا البحث إلى كَوْنه يكشف عن مغايرةٍ نحويةٍ جديرة بالبحث والنظر، وتتأكَّد هذه الأهمية في الموضوع حين يَمْتَدُّ رأيُ «قُطْب الأئمة» من بُعْده النحوي إلى بُعْده الدلالي، حيث يقع توجيه النصَّ توجيهًا دلاليًّا ولا سيما في سياق النصّ القرآني الكريم.

الكلمات المفتاحية: الواو؛ الاستئناف؛ العطف؛ أطفيش؛ المعنى النَّحْوِي.

Grammatical Study of “Waw” as a Letter of Continuation in the Works of “Qutb Al A’imma”

Ahmed bin Mohammed Al Rumhi

Abstract

Arabic linguists consider the letter “waw” a letter of connotation that plays various functions depending on the context, including the function of resumption. However, Sheikh Mohammed Bin Youssef Atfeesh Al Jazairi (1243 – 1332 AH.), also known as “Qutb Al A’imma”, makes a claim that does not align with the analysis later agreed-upon in the modern Arabic grammatical scholarship. Al Jazairi’s claim on the resumption function of the letter “waw” has had a significant impact on his works. He specifically focused in all his linguistic discussions on treating continuation letters, such as “waw”, as having other grammatical functions that would better fit their contextual nuances. In light of Al Jazairi’s views, this paper adopts an analytical descriptive approach to study his claim on the continuation function of the letter “waw”. The paper is structured into three themes in order to properly examine and study this claim: (1) studying resumption as a linguistic function by analyzing its concept and various parts, (2) examining the concept of resumption in the works of Qutb Al A’imma by analyzing his views on the concept and patterns of resumption, (3) examining the resumption function of the letter “waw” in other contexts and the reflections of Qutb Al A’imma on that. This research paper is particularly important as it studies an interesting linguistic claim that is substantially different from mainstream views. The significance of this topic is further emphasized by the semantic dimension that Qutb Al A’imma added to this grammatical issue as he redirected his analysis to semantic functions in various contexts, most notably in the context of the Holy Quran.

Keywords: Waw; Continuation; Attraction; Atfeesh; Grammatical Connotation.

المقدمة

حرف الواو من الحروف التي يكثُر دورانها في سياق الكلام العربي، فهي عند النحاة من حروف المعاني التي تتلون بدلالات متنوعة في السياق، تجاوزت أحد عشر معنًى نحويًّا (الأنصاري، ٢٠٠٠: ج٤، ص٣٥١)، ومن تلك الدلالات التي نَصَّ عليها النُّحاة دلالة «الاستئناف».

وممن ناقش دلالة الاستئناف «قُطْب الأئمة» محمد بن يوسف أَطْفَيْش المصعبي الجزائريّ (١٢٤٣-١٣٣٢هـ) المعروف بـ «قُطْب الأئمة»، وهو مُفَسِّرٌ فقيه أصوليٌّ لغويٌّ، له ثلاثة تفاسير للقرآن الكريم، اثنان منهما وصلا مُكْتَملين، وله في العربية تآليفُ وحواشٍ على متونٍ وشروح، في اللغة والنحو والصرف والبلاغة بفروعها والعروض والرَّسْم.

ولتعمُّقه في علوم اللغة وطول معالجاته اللغوية لدلالة النصوص ولا سيما النصّ القرآني أثار رأيًا في الاستئناف يُخالف ما استقرّ عليه النحو العربي في العصور المتأخرة، وكان لهذا الرأي وَقْعٌ في آثاره العلمية، فاعتنى في معالجاته اللغوية للنصوص بتوجيه الواو وغيرها من حروف الاستئناف إلى معنى نحويّ آخر يلائم دلالة سياقها وفق نظرته.

من هنا يسعى هذا البحث بمنهج وصفي تحليلي إلى دراسة رأي «قُطْب الأئمة» في استئنافيّة الواو، إذ يقوم البحث على ثلاثة محاور: أولها: الوقوف على (الاستئناف) في علوم اللغة من حيث: مفهومه وأقسامه، وثانيها: تناول (الاستئناف) عند «قطب الأئمة» من حيث: مفهومه، وأنماط تشكُّله، وثالثها: الوقوف على استئنافيّة الواو في سياقات نَصِيَّة ورأي «قطب الأئمة» فيها.

وتلك المحاور الثلاثة في مضمونها تُمثِّل مشكلة الدراسة على النحو الآتي:

- ما مفهوم الاستئناف لغة واصطلاحًا عند علماء العربية؟
- ما ماهية الاستئناف عند «قطب الأئمة»؟ وما أنماط تشكُّله عنده وفق تلك الماهيّة؟
- كيف عالج «قطب الأئمة» السياقات التي نَصَّ النحاة على استئنافيّة الواو فيها؟

وتعود أهمية هذا البحث إلى كَوْنه يتناول مغايرة نحوية جديرة بالبحث والنظر، وتتأكَّد هذه الأهمية في الموضوع حين يَمْتَدُّ رأيُ «قُطْب الأئمة» من بُعْده النحوي إلى بُعْده الدلالي، حيث يقع توجيه النصّ توجيهًا دلاليًّا ولا سيما في سياق النصّ القرآني الكريم.

أولاً - الاستئناف في علوم اللغة: مفهومه وأقسامه:

(الاستئناف) في معاجم اللغة مصدرُ «اسْتَأْنَفَ يَسْتَأْنِفُ»، وهو مزيد من المجرّد «أنف»، ومما جاء في معناه في (لسان العرب) قوله: «أَنْفُ كلِّ شيء: طرَفُه وأَوَّله...، وأَنْفُ النَّاب: طَرَفُه حين يطْلُعُ، وأَنفُ النَّاب: حَرْفُه وطَرَفُه حين يطلع...، يقال: هذا أَنفُ الشدّ، وهو أَوّلُ العَدْو، وأَنفُ البرد: أَوّله وأَشدُّه، وأَنف المطر: أَوّل ما أَنبت...، واسْتَأْنَفَ الشيءَ وائْتَنَفَهُ: أَخذ أَوّله وابتدأَه، وقيل: اسْتَقْبَلَه، وأَنا آتَنِفُه ائْتِنافًا، وهو افْتِعالٌ من أَنف الشيء...، استأْنفت الشيء إذا ابتدأْته، وفعلت الشيء آنِفًا أي: في أَول وقت يقرُب مني، واسْتَأْنَفَه بوعْد: ابتدأَه من غير أَن يسأَله إيّاه» (ابن منظور، ١٩٩٤: مادة: أنف)، و(الأَنْف) - وهو الجارحة المعروفة - «سُمِّيَ بذلك لِتَقَدُّمه» (ابن سيدة، ١٩٩٦: مادة: أنف)، فيما نقله ابن سيدة عن ثعلب.

وابن فارس في معجمه (مقاييس اللغة) الذي أقامه على فكرة (الأصول والمقاييس) جعل مادة (أنف) في أصلين، يتفرّع منهما معاني هذا الباب كلها، وأوّل هذين الأصلين يأتي بمعنى: «أَخْذ الشيء من أوَّله»، والثاني: الأَنْف، وهو العضو المعروف، وفي مستهل حديثه عن الأصل الأول نقل عن الخليل قوله: «استأنفت كذا، أي: رجعتُ إلى أوّله، وائتنفت ائتنافًا، ومُؤْتَنَف الأَمْر: ما يُبْتَدأُ فيه» (ابن فارس، ٢٠٠٢: مادة: أنف)، وممَّا سبق يتضح أن هذه المادة اللغوية تدور في معنى الأوليّة والابتداء والطَّرَف، وأنَّ المعنى الأخير يُشير إلى معنى الابتداء أيضًا؛ فبداية الشيءِ تكون من طَرَفه.

أما (الاستئناف) في اصطلاح علوم اللغة العربية فهو من مصطلحات علم النحو وعلم البلاغة، وفي كلا العلمين يتعلق هذا المصطلح بالجُمَل لا بمفرداتها، فالاستئناف في الجُمل يأتي على قسمين: استئناف نحوي وآخر بياني.

والاستئناف النحويّ يُسمِّيه النحاة أيضًا باصطلاحات أُخَر، كالابتداء والقطع (١)، ومن حيث المفهوم تعرف الجملة المستأنفة استئنافا نحويا بأنها: «جملة في أثناء الكلام تحمل معنى جديدًا منقطعة عمّا قبلها انقطاعًا صناعيًّا، وإنْ ارتبطت بها معنىً».

ويُراد بالانقطاع الصناعي هُنا عدم تعلّق الجملة الثانية بالأولى بإتباع أو إخبار أو حاليّة، سواءٌ أكان هنالك انقطاع في المعنى أم في اللفظ فقط، ولا يضرّ الارتباط معنى بغير ذلك...، فالارتباط معنًى لا يستلزم محليّة الإعراب ألا ترى جُملة الصِّلة (الدسوقي، ٢٠١٠: ج٢، ٨١٥)، التي تتصل بما قبلها معنًى، لكن ليس لها محلّ إعرابيّ.

ويمثّلون على المنقطعة لفظًا بقولهم: «مَاتَ فلانٌ رَحِمَهُ اللهُ»، فالجملة الثانية منقطعة عن الجملة الأولى لفظًا؛ إذ ليس ثمة حرفٌ يربطها بما قبلها، لكنها في المعنى مرتبطة بها؛ فالجملة دُعائيّة سِيقَتْ لارتباطها بالمسند إليه (فلانٌ) حين أُسنِدَ إلى الفِعْل (مَاتَ).

أمّا المنقطعة معنًى فقط فيمثّلون لها بقوله تعالى: (أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ) [العنكبوت:١٩]، فجملة (يُعِيدُهُ) مرتبطة بجملة (يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ) لفظًا بالحرف (ثُمَّ)، لكنها منقطعة معنًى من حيث إنَّ «الإعادة لم تقع حتى يحملوا على الإقرار برؤيتها» (الدسوقي، ٢٠١٠: ج٢، ٨١٥)، فجاءت «ثُمَّ» هنا للاستئناف، «وحين يكون الحرف للاستئناف لا يكون للعطف» (حسن، ١٩٦٦: ج٣، ٥٧٩).

وتلك الحروف التي تربط الجملة المستأنفة بما قبلها اصطلح النحاة على تسميتها بحروف الاستئناف، وذلك نحو: الواو والفاء وثُمّ وأو وحتى وبل ولكنْ المخفّفة.

أمَّا الاستئناف البياني فهو الإتيان بعد تمام كلام بقول يُفهم منه جواب سؤال مُقَدَّر (التنوخي، ١٩٠٩: ٦٨)؛ وذلك بأن تكون فَحْوى الجملة الأولى تُثير في السامع سؤالًا يكون جوابه في الجملة الثانية المستأنفة، على أنَّ هذا السؤال لا تكلُّف فيه، بل هو مقدَّرٌ وقوعُه في نَفْس السامعين، فيقع في أنفسهم مَوْقعًا تنكشف إجابته في الجملة المستأنفة، من ذلك قول الشاعر:

زَعَمَ العَواذِلُ أنَّني في غَمْرَةٍ ... صَدَقُوا وَلَكِنْ غَمْرَتِي لا تَنْجَلي

فجملة «صَدَقُوا» مستأنفة من سابقتها، وكأن الزَّعْم في الجملة الأولى: «زَعَمَ العَواذلُ أنَّني في غَمْرَةٍ» أثار تساؤلًا في نَفْس السامع وهو: «فما قولك في هذا الزَّعْم؟»، وكأن المتكلم أجاب بقوله: «صدقوا» (الجرجاني، ١٩٩٢: ٢٣٥-٢٣٦).

ومن هذا المفهوم يتَّضح أن الاستئناف البياني أخصّ من النحوي، فهو يقع فيما جُعِلَ جوابًا عن سؤال في التقدير، أمَّا الاستئناف النحوي فهو أعمّ؛ إذ يشمل ما كان جوابًا عن سؤال وما كان غير ذلك مما سبق بيانه (الدسوقي، ٢٠١٠م: ج٢، ٨١٥).

وفي سياق مفهوم الاستئناف النحوي يرى ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) أنَّ هذا الاستئناف يأتي على نوعين: أحدهما ما سبق توضيحه، وهي الجملة المنقطعة عمّا قبلها انقطاعًا صناعيًّا، والآخر الجملة المفتتح بها الكلام، وهي الجملة الابتدائية، لكنّ باحثين معاصرين رأوا الفَصْل بين الجملة الاستئنافية والجملة الابتدائية، من حيث إن الاستئنافية منقطعة عمّا قبلها صناعيا؛ لاستئناف كلام جديد، فلا بُدّ أن يكون قبلها كلام تامّ (٢)، وليس كذلك الجملة الابتدائية، فهي غير مسبوقة بكلام قبلها حتى تنقطع عنه.

ثُمّ إن الجملة الاستئنافية تُساق لغرض دلالي بما قبلها، وهذا لا يتحقق للابتدائية، فقد تأتي الاستئنافية لما يُشبه التأكيد في مقام التعظيم والتعجّب، كقوله تعالى: (إِنْ هذا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ) [يوسف:٣١] بعد قوله تعالى: (ما هذا بَشَرا) [يوسف:٣١] (الجرجاني، ١٩٩٢: ٢٢٩)، وقد تأتي لتقرير ما سبق وتحقيقه، كقوله تعالى: (وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ) [سبأ:١٧] بعد قوله تعالى: (ذٰلِكَ جَزَيْنَاهُم بِمَا كَفَرُوا) [سبأ:١٧] (العلوي، ٢٠٠٢: ج٣، ٦١)، وهكذا قد تأتي الجملة الاستئنافية لإفادة المدح أوالذّم أوالتّهكم أوغيره، وفق ما يقتضيه السياق، وهذه الدلالات السياقيّة ونحوها إنّما شكّلها الرباط المعنوي بين الجملة المستأنفة وما سبقها، وهو أمر لا يتحقق للجملة الابتدائية.

ونخلص ممَّا سبق أنَّ الاستئناف في الاصطلاح اللغوي يكون في الجُمَل بيانيًّا ونحويًّا، وأنَّ الجملة المستأنفة استئنافًا نحويًّا - وهو ما يعنينا في هذه الدراسة - هي جملة منقطعة عن كلام تامٍّ قبلها انقطاعًا صناعيًّا، وإنْ ارتبطت به معنىً، وهذا الارتباط بين الجملة المستأنفة وما قبلها قد يتشكّل في السياق مُقيّدًا بحرف يتصدّر جملة الاستئناف يُسمَّى (حرف استئناف)، وهذا النوع من الاستئناف سنُسمِّيه في الدراسة (الاستئناف المُقَيَّد)، وقد يتشكّل دون حرف استئنافيّ يتصدّر، وهذا النوع في الدراسة هو (الاستئناف المُرْسَل).

ثانيا - الاستئناف عند «قطب الأئمة»: مفهومه، وأنماط تشكُّله:

سبق الحديث عن وقوع الاستئناف في الكلام العربي على قسمين: نحويّ وبيانيّ، وأنَّ الاستئناف النحويّ قد يتشكّل في السياق مُقيّدًا بحرف يتصدّر جملة الاستئناف، وقد يتشكّل مُرْسلًا دون حرف استئنافيّ يتصدّر جملة الاستئناف.

والعلامة قطبُ الأئمة - رحمه الله - يتفق عمومًا مع اللغويين في مفهوم الاستئنافَين: النحويّ والبياني، وفق التعريف الوارد لكل منهما سابقًا، وهذا واضحٌ في معالجته لسياقات الاستئناف، ومناقشته لأسلوبه مما يرد في القرآن الكريم، أو منثور الكلام العربي ومنظومه.

فالاستئناف البياني - وهو جواب سؤال مُقَدَّر - يتّضح مفهومه عنده في قوله - مثلا - في الآية الكريمة: (وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا) [يونس:٦٥]: «وهو تعليل جُمَلي لقوله: «لَا يَحْزُنْكَ»، كأنه قيل: «لأن العزة لله جميعًا» كما قرأ أبو حيوة بفتح الهمزة، وهذا أولى من أن يكون استئنافًا بيانيًّا، كأنه قيل: لِمَ لا يحزنه؟ فقال: (إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا)؛ لأن الأول هو المتبادر، ولأن (يَحْزُنْكَ) نهي لا إخبار، والاستئناف البياني إنما يحسن بعد الإخبار، وأما بعد الطلب فيحتاج لتأويل، كأنه قيل: لِمَ نُهِيَ عن الحزن المتأثر بأحزانهم؟ فقال: (إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا)» (أطفيش، ٢٠٠٦: ج٦، ٢٧٥)، فالاستئناف البياني في الآية عند «قُطْب الأئمة» يقتضي أن يكون جوابًا لسؤال مقدّر من الجملة السابقة.

بل يؤكد «قُطْب الأئمة» في موضع آخر أنَّ هذا السؤال إنّما هو مُقدَّر في الذهن وليس محذوفًا من الكلام، في قوله: «الحذف في الاستئناف البياني كلا حذف؛ إذ لا حَظَّ له في التقدير اللفظي، وإنما هو اعتبار» (أطفيش، ٢٠٠٦: ج٦، ٢١٨).

وقد عبَّر عنه في أحد المواضع بأنه «استئناف بياني نحوي»، ففي قوله تعالى: (قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ) [الأنعام:١٢٦] قال: «والآية عامة يدخل فيها الصحابةُ بالأولى، وكأن قائلًا قال: فما أعدّ اللهُ لهم؟ فقال: (لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ)» [الأنعام:١٢٧]، ثم قال عن جملة جواب السؤال المقدّر: «والجملة استئناف بياني نحوي كما رأيت» (أطفيش، ٢٠٠٤: ج٤، ٤٥٣).

وقد يحتمل الاستئناف في الجملة عنده الاستئناف النحوي والبياني، كما في قوله تعالى: (تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ) [التحريم:١] رأى في أحد التوجيهات أنّه «استئناف نحوي للعتاب أو بياني، كأنه قال ﷺ: ما جهة الإنكار عليّ يا رب، وقد فعل مثله غيري من الأنبياء؟ كما قال الله جل وعلا: (إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ) [آل عمران:٩٣]؟، فقال: «إنك تبتغي مرضاة أزواجك» (أطفيش، ٢٠١٢: ج١٥، ١٥٤).

وقد يُرجِّح أحدَهما على الآخر، ففي قوله تعالى: (يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِنْهُمْ) [القصص:٤] يقول: «استئناف نحوي من جملة نَبَئِهما، ولا يتبادر أنه جواب قائل: ماذا صنع بعد جعلهم شِيَعًا؟» (أطفيش، ٢٠٠٦: ج١٠، ٣٩٣)، ويريد بجواب القائل: الاستئنافَ البيانيَّ، فكلّ هذه المعالجات السياقية للاستئناف البياني تؤكّد اتفاق مفهومه عنده كما هو معهود عند البيانيّين، كما تؤكّد حضوره بوضوح، والعناية بأبعاده الدلالية في السياق.

أمّا الاستئناف النحويّ فيتفق «قُطْب الأئمة» مع النحاة في وقوعه مُرْسلًا، أي: غير مُقيّد بحرف استئناف في صدارته، ففي الآية الكريمة: (يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ) [القيامة:٦] قال: «والجملة مستأْنفة استئنافًا نحويًّا، كقوله تعالى (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ، إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا) [المؤمنون:٣٦]» (أطفيش، ٢٠١٢: ج١٥، ٤١٨).

ويُعبّر عنه أحيانًا بـ (الاستئناف) هكذا مطلقًا كما هو معهود، كقوله في جملة (إِنَّ الحَمْدَ والنِّعْمَةَ والمُلْكَ لك) في صيغة التلبية: «بفتح الهمزة على تقدير حرف التعليل، أو بكسرها على التعليل الجُمَلي، أو على الاستئناف بلا تعليل، وهو أولى» (أطفيش، ١٩٨٥: ج٤، ٥٣)، وكلّ من هذه الجمل الاستئنافية يعالجها في سياقها على أنها جاءت أثناء الكلام تحمل معنى جديدًا منقطعة عمّا قبلها انقطاعًا صناعيًّا، وإنْ ارتبطت بها معنىً، لكنها مرسلةٌ غير مُقيّدة بحَرْف في صدارتها.

أمَّا إنْ جاء الاستئناف مُقيّدًا - أي: مُصدّرًا بحرف استئناف كما هو معهود عند النحاة - فلا يَعُدّه «قُطْب الأئمة» من قبيل الاستئناف، فإنْ ورد في صدر جملة الاستئناف حرف من الحروف التي شاع تسميتها بحروف الاستئناف أو حروف الابتداء فإنَّ «قُطْب الأئمة» يحمل ذلك الحرف على معنًى من معانيه النحويّة المعهودة وفق ما يطلبه السياق، فالواو - مثلًا - قد يحملها على العطف أو الحال أو المعيّة، وقد يحمل الفاء على العطف، وكذا (ثُمّ)، وقد يحمل (حتى) على الغاية.

وحُجَّة «قُطْب الأئمة» في ذلك أن مدلول لفظ (الاستئناف) ليس معنىً نحويًّا حتى تدلّ عليه هذه الحروف، بل هو بيان لموقع الجملة، وهو ابتداء الجُملة بمعنى جديد، سواء أكان هذا الابتداء في أوّل الكلام أم في أثنائه منقطعًا عن سابقه انقطاعا صناعيًّا متصلًا به معنى، يؤكّد ذلك قوله: «الاعتراض ليس معنًى موضوعًا للحرف، فهو خَطَأٌ منهم، كما أخطأوا في إثبات واو الاستئناف؛ لأن الاستئناف ليس معنًى موضوعًا للحرف، وإنما الاستفتاح والاستئناف والاعتراض أسماء لبيان الموضع» (أطفيش، ٢٠١٢: ج١٦، ص٢٢٣)، وقوله في هذا السياق أيضًا: «وحُجَّتي في ذلك أنه ليس الاعتراض ولا الاستئناف معنًى للواو؛ لأن الاعتراض معلوم بنفسه، وكذا الاستئناف» (أطفيش، ٢٠٠٦: ج٨، ٣٠٣).

من هنا يحتجُّ «قُطْب الأئمة» على مخالفيه بأنَّ نسبة الواو إلى الاستئناف دليل على جواز ابتداء الكلام بها؛ بناء على ابتدائهم بنحو لام الابتداء و(أَلَا) الاستفتاحية، وذلك من نحو قوله: «وعندي كل واو استئناف هي عاطفة، وإلا جاءت أول الكلام وليست بجائية، وإنما تجيء بعد كلام» (أطفيش، ١٩٨٦: ج١، ٢١٦)، وقوله أيضًا: «ولو صَحَّتْ واو الاستئناف لجاز أن تقول: «وَزيدٌ قائمٌ»، أو تقول: «وَقامَ زيدٌ» بالواو بلا تقدُّم شيء، ولا تقدير له» (أطفيش، ٢٠٠٦: ج٨، ٣٠٣).

وهذا الرأي الذي ردّه «قُطْب الأئمة» وهو الابتداء بالواو ثَمَّة مَنْ أجازه، فقد نقل السَّمين الحَلَبي (٧٥٦هـ) عن النحاة قولهم: «قد يُؤْتَى بالواو أولَ كلام من غير قَصْد إلى عَطف، واسْتَدَلُّوا على ذلك بإتيانهم بها في أولِ قصائدِهم وأشعارِهم، وهو كثيرٌ جدًّا» (الحلبي، ٢٠١١: ج٧، ص٢٣٨)، وهي ليست «واو استفتاح» كما ذهب أبو محمد الحنفي العيني (٨٥٥هـ) في بعض تخريجاته (٣)، وإنما جعلوا هذه الواو عاطفة على كلام مُقدَّر (الأنباري، ١٩٩٧: ج١، ٣١٥)؛ لإمكان إسقاط الراوي شيئًا من أوّل القصيدة، ولإمكان عطفها على بعض ما في نَفْس الشاعر (المرادي، ١٩٩٢: ١٥٥).

لكنَّ «قُطْب الأئمة» لا يرى جَعْل الواو المتصدّرة أول الكلام عاطفة على محذوف، ففي بيان الواو في صَدْر قول الناظم:

وإنْ سألَتَ وُضُوءًا لَيْسَ ينقضُهُ ... إلا الجماعُ وُضُوءُ النَوْم للجُنُب

قال: «ودَعْوى أنَّ هذه الواو أَوَّل البيت عاطفةٌ على محذوفٍ خلافُ الأصل» (أطفيش، ٢٠٠٦: ج٦، ١٤٤)، ورأي «قُطْب الأئمة» يؤكِّده اشتراط النحاة أن يكون المعطوف عليه المحذوف له قرينة لفظية ومعنوية، أو معنوية فقط، تُعين على تقدير المحذوف من سياق الكلام (الشاطبي، ٢٠٠٧: ج٥، ١٧٥)، وشرط القرينة حاضرٌ في كلّ حَذْف يقع في الكلام.

فالاستئناف ونحوه إذًا عند «قُطْب الأئمة» ليس معنًى من المعاني النحوية حتى يصحّ أن يُجعل له حروف دالّة عليه كالواو، فالواو - كما يرى «قُطْب الأئمة» -: «لا تكون حرف استئناف؛ إذ لا وَجْه لقولك: إنّ هذه الواو جاءَت لتدل على أَن ما بعدها مستأَنف، بخلاف (مِن) الابتدائية؛ فإنها وُضِعَتْ لتدل أنَّ مبدأ الفعل مدخولها، وكذلك لا تكون الواو للاعتراض، إذ لا وَجْه لقولك: إنّ هذه الواو وُضِعَتْ لتدل على أنَّ هذه الجملة معترضة»(أطفيش، ٢٠٠٦: ج٥، ٢٤٥).

وبالاستناد إلى أسلوب الحَمْل على النظير يحتجّ «قُطْب الأئمة» (أطفيش، ٢٠٠٦: ج٨، ٣٠٣) بتوجيه ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) إلى أنّ (أَلَا) - بالفتح والتخفيف - التي يسمّونها (حرف استفتاح) إنما الاستفتاح موضع لها، أما معناها فالتنبيه والتوكيد، فينقل عن ابن هشام (الأنصاري، ٢٠٠٠: ج١، ٤٤٠) ما مفاده أنّ الاستفتاح ليس معنًى، ومعنى «ألا» الاستفتاحية: التأكيدُ والتَّنْبيهُ، ومعنى لام الابتداء: التأكيدُ، ومعنى «من» الابتدائية: أنَّ الفعل مبدؤه كذا منَ زمان أو مكان (أطفيش، ٢٠٠٦: ج١١، ٢٧٥-٢٧٦).

وقد سبق ابنَ هشام في ذلك ابنُ الحاجب (٦٤٦هـ) الذي يُؤكِّد على أنَّ «تسمية حروف التنبيه بهذا الاسم أولى من تسميتها باستفتاح الكلام؛ لأن إضافة الحرف في تسميته إلى المعنى المختصّ به في الدلالة أَوْلى من إضافته إلى أمر ليس من دلالته، والتنبيه من دلالة هذه الحروف، بخلاف الاستفتاح، ألا ترى أن حروف الاستفهام وحروف التحضيض ونظائرها لا تكون إلا مستفتحًا بها، ولم تُسَمَّ حروف استفتاح؛ لأنه ليس من دلالتها، وإنما سميت حروف استفهام وحروف تحضيض لمَّا كان ذلك المعنى مدلولًا بها» (ابن الحاجب، (د.ت): ج٢، ص٨٣٨)، كما يؤكّد بعض النحاة على «أنَّ الأَوْلى أن يقولوا في لام الابتداء لام التوكيد» (الدسوقي، ٢٠١٠: ج١، ١٥٢).

فإذًا إطلاق مصطلح (الاستفتاح) على (أَلَا) ومصطلح (الابتداء) على اللام إنما هو لبيان موضعهما من الكلام، أمّا معناهما النحوي فهو التأكيد والتنبيه في (أَلَا)، والتأكيد في اللام، و «قُطْب

الأئمة» يحمل مفهوم الاستئناف ونحوه كالاعتراض هذا المحمل في تفريقه بين المصطلح الدالّ على الموضع ومصطلح المعنى النحوي، من حيث إنَّ الاستئناف مصطلح لبيان موضع الجملة في الكلام، أمَّا المعنى النحويّ الذي يدلّ عليه الحرفُ فعلى حسب دلالة السياق، مما هو معهود من معانيه النحوية.

ويناقش «قُطْب الأئمة» في آثاره العلمية وَضْع ذلك الحرف المتصدِّر في جملة الاستئناف، الذي أطلق عليه النحاة «حرف استئناف»، فبناء على رأيه - وهو أنَّ هذا الحرف لا صلة له بالدلالة على استئنافيّة الجملة من عدمه - نجده في مناقشاته اللغوية يُصرّح بأنَّ «الأنسب بالاستئناف ترك الواو» (أطفيش، ٢٠٠٤: ج٢، ٣٧٥)، و«أنَّ الواو تمنع الاستئناف» (أطفيش، ٢٠٠٤: ج٣، ٣٦٤).

ولهذا ردَّ «قُطْبُ الأئمة» رأيَ أبي إسحاق الزَّجاج (٣١١هـ) حين رأى الزَّجاجُ أنَّ الجملة في قوله تعالى: (وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ) [المائدة:٨٤] جواب سؤال - أي: استئنافًا بيانيًّا - وهو مُصدَّرٌ بالواو، يقول «قُطْب الأئمة»: «واختار الزجاجُ أنَّها جواب سؤال، كأنه قيل: «لِمَ آمنتم؟» ويردُّه اقترانُها بالواو، والحقُّ أنَّ واو الاستئناف لا تَصِحّ؛ لأنَّ الاستئناف ليس بمعنًى» (أطفيش، ٢٠٠٤: ج٤، ١١٦)، وقد ناقش هذه المسألة في كتابه «تخليص العاني من ربقة جهل المعاني» (أطفيش، ٢٠٠٩: ٣٤٦-٣٤٧).

وفي توجيه نحوي آخر للواو الواقعة في هذه الآية الكريمة أيضًا ضَعَّفَ «قُطْب الأئمة» القولَ بزيادة الواو المتصدّرة جملة الاستئناف، في قوله: «وزعم بعضٌ عن الأخفش (الخفاجي، (د.ت): ج٣، ٢٧٣) أن الواو تُزاد في الجملة المستأنفة» (أطفيش، ٢٠٠٤: ج٤، ١١٦)؛ لذا حملها «قُطْبُ الأئمة» على العطف على جملة المقول السابقة.

من هذا يتبين أنَّ «قُطْب الأئمة» يرى أنَّ تلك الواو المُتصدّرة جملة الاستئناف هي حرف معنًى أصليّ في الكلام وليس زائدًا، وكذا سائر الحروف التي تقع في هذا المقام؛ فإنَّ هذه «الحروف وُضِعتْ للمعاني، فذِكْرُها بدون معناها يقتضي مخالفة الوَضْع، ويُورِث اللَّبْس» (العلائي، ١٩٩٠: ١٤٧)، والقول بعدم جواز زيادة الواو العاطفة هو قول البصريين، وخالفهم في ذلك الكوفيون والأخفش (الأنباري، ١٩٩٧: ج٢، ٤٥٦-٤٦٢)، مستدلِّين بشواهد، منها قوله تعالى: (وَكَذَٰلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ) [الأنعام:٧٥] فالواو الثانية عندهم زائدة، لكنَّ البصريين في هذا الموضع ونحوه يجعلون الواو فيها عاطفة على محذوف مُقدَّر يتمّ به الكلام، تقديره: «لِنُبَصِّره» أو «لنُرْشِده»، ونحو ذلك، ثم عُطِفَ عليه: (وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ) (العلائي، ١٩٩٠: ١٤٧).

وهذا القول على الرغم من لجوئه إلى التقدير ينسجم والمقاصد الدلاليّة التي من أجلها جُعِلتْ تلك الحروف، فيُبْقِي الحرف على أصالته؛ ليُكْسِيَ الجملةَ معناه السياقيّ، وهذا المَنْزع الدلاليّ هو الذي منه انطلق «قُطْب الأئمة» حين رَدَّ قول الأخفش؛ إذ يتبيَّن من ذلك أنَّ القول بزيادة واو الاستئناف يعكس الاضطراب في أصول فكرة الفصل والوصل؛ ذلك أنَّ القول بزيادتها يُلغِي أصالتها السياقيّة في الوصل.

ولعناية «قُطْب الأئمة» بضرورة نسبة تلك الحروف إلى معانيها النحوية المعهودة يَجْعل نسبتها إلى (الاستئناف) تجريدًا لها من معناها النحويّ، فكأنها حرف هجاء لا معنى له في سياق الكلام، وهذه الحُجّة يجعلها «قُطْب الأئمة» أساسًا في هذه المسألة، فهو يرى أنه «لا وَجْه لذِكْر الحرف بلا معنى، كأنه من حروف الهجاء التي هي بعض الكلمة» (أطفيش، ٢٠١٢: ج١٦، ٢٢٣)، وعلى هذا الأساس ردّ نسبة الواو إلى الاستئناف أو الاعتراض كقوله: «ولا تثبت عندي واو الاستئناف؛ إذ لا معنى لها، ولا يصحّ أن تكون حرف هجاء» (أطفيش، ٢٠٠٤: ج٢، ٢١٩-٢٢٠)؛ ذلك لأنَّ «الاستئناف ليس معنى، والواو حرف معنى لا حرف هجاء فقط» (أطفيش، ٢٠٠٦: ج١٠، ٣٠٩)، ويؤكِّد في موضع آخر بأنَّنا: «لو جعلنا الواو اعتراضية لكانت كحرف الهجاء لا معنى لها، وكذا إذا قلَّدتم في واو الاستئناف، وجَعْل الواو اعتراضية أو استئنافية خطأ» (أطفيش، ٢٠٠٦: ج٨، ٧٩).

وبناء على هذا نجد أنَّ هذه الواو ونحوها من الحروف الاستئنافيّة إذا وقعت في صدارة ما يُسمِّيه النحاة بجملة الاستئناف فإنَّ «قُطْب الأئمة» يتأوّل لها معنًى من معانيها النحوية مما يناسب سياقها، فالواو إن لم تكن للعطف فقد تكون لمعانٍ أُخَر كالحاليّة أو المعيّة، ورأيُه في ذلك صريح في مناقشاته النحوية، في نحو قوله: «كلُّ واو جعلوها للاستئناف اجعلها عاطفة، ولو عَطْف قصة على أخرى؛ أو أتحمَّل لها وَجْهًا غير الاستئناف» (أطفيش، ١٩٨٥: ج٢، ١٩٧).

وقد حمله هذا الرأي على مخالفة بعض المفسِّرين كأبي حيّان الأندلسي (٧٤٥هـ) الذي رجَّح في الواو الاستئنافَ على العطف (الأندلسي، ٢٠٠١: ج٣، ص٥٤٨) في قوله تعالى: (ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ) [المائدة:٧٨]، أمَّا «قُطْب الأئمة» فقد صَرَّح بعدم إجازته الاستئناف، ورأى جملة (كَانُوا يَعْتَدُونَ) يجوز أنْ تكون عَطْفًا على (ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا) أو على (لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا...) عَطْفَ قصة على أُخرى (أطفيش، ٢٠٠٤: ج٤، ١٠٨).

وفي قوله تعالى: (وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ) [الواقعة:٨٥] حمل الواو على معنى الحاليّة، ثُمَّ تعقَّب القائلين باستئنافيّتها بقوله: «والأَوْلَى عندهم أن تكون الجملة مستأنفة والواو للاستئناف، والذي لي أنَّه لا تكون الواو للاستئناف؛ لأنَّ واو الاستئناف إن كانت حرفَ معنًى فما هذا المعنى؟ ولا يكون الاستئناف معناها؛ لأنَّ قولك للاستئناف بيان محلِّها لا لمعناها» (أطفيش، (د.ت): ٢٧٢).

وفي مناقشته دلالة الواو في هذه الآية الكريمة ينكشف أدقّ نظراته في نَفْي الاستئناف عن الواو، فقد ربط عِلْم النحو بعِلْم المعاني الذي هو في حقيقته «معاني النَّحْو»، وذلك حين حَمَل واو العطف ومنها الاستئنافيّة بحالة الوصل الملازمة لهذه الواو، في قوله: «وأيضا كيف تكون الواو للاستئناف، والأصلُ في الواو الوصلُ وهو العطف؟!، فكيف تكون علامة لضدِّ أصلها؟!» (أطفيش، (د.ت): ٢٧٢)، فالوصل والعطف مترادفان عند «قُطْب الأئمة»، وأنَّ هذا ما تدلّ عليه الواو أصالة في السياق.

ومع تأكيده انتفاء كون الاستئناف معنًى تفيده الواو يقول في هذا السياق: «فلا يُخَرَّج عليه كلام صحيح فَضْلًا عن كلام الله سبحانه

وتعالى، وما واو الاستئناف إلَّا واو عطف إذا استعمل الوصل في مقام الفصل، وذلك لحكمة، ولولا قولهم في الأعاريب: «الواو في جملة كذا للاستئناف، والجملة لا محلَّ لها» لتأوَّلت كلامهم بأنَّهم أرادوا بالاستئناف الوصل في مقام الفصل، لكنَّهم يقولون ذلك، ولو كان الجملة السابقة لها محلٌّ» (أطفيش، (د.ت): ص٢٧٣)، فالاستئناف المُقيَّد إذًا تقوم فيه الواو بالوَصْل السياقيّ بين الجملة اللاحقة والسابقة وإنْ كانتْ اللاحقة منقطعة عن كلام تامٍّ قبلها، كما هو الشأن - مثلًا - في عطف قصة على قصة كما سيتبين لاحقًا.

وهذا الفَهْم الدلالي للواو من منطلق «معاني النَّحْو» يؤكِّدُه علماء العربيّة، فأبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) يقول: «أصل الواو - إذا لم تكن بدلًا من الجارّ (٤) - للاجتماع أين كانت؛ ولذلك ما تجدها للاجتماع مُعَرًّى من معنى العطف، ولا تجدها للعطف إلا ومعنى الاجتماع فيها» (الفارسي، ٢٠٠٣: ج٢، ٤٦)، وعبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) أقام من هذا الأساس باب (الفصل والوصل)، وأدخل في (الوَصْل) عطف الجمل بنوعيها ما له محلّ وما ليس له محلّ (الجرجاني، ١٩٩٢: ٢٢٣).

وهذه النظرات لوظيفة الواو في السياق تكشف أصالة رؤية «قطب الأئمة» لدلالتها السياقية التي استبعد منها الاستئناف؛ كونه يتنافى مع وظيفة الوصل وهي العطف عند «قُطْب الأئمة».

وهذه الرؤية أيضًا تؤكِّدها الدراسات المعاصرة في اللسانيات النَّصيّة، إذ تعدّ كلًّا من العطف ومعطيات (الوصل والفصل) مؤشرات للترابط النَّصِّي (بحيري، ١٩٩٧: ١٢٣؛ حميدة، ١٩٩٧: ٢٠٠)، وتعالج الربط بالعطف في النصّ من منطلق هذه المعطيات التي لا ذِكْر فيها للاستئناف المقيَّد، بل تعالج مواضعه على أنه شكل من أشكال العطف الذي هو أحد أدوات التماسك النَّصي.

وتؤكِّد الدراسات المعاصرة أيضًا أنَّ العطف - وهو أحد أدوات التماسك النَّصي - يقوم بربط «متتاليات الجمل على مستواها السطحي فضلًا عن أن هذه الجمل تُشكِّل نصًّا مترابط الأجزاء والعناصر على مستوى الدلالة» (حماد والعايدي، ٢٠١٢: ٣٣٧؛ الفقي، ٢٠٠٠: ١٢٠)، وترى تلك الدراساتُ الواوَ - من بين حروف العطف المتنوعة - «أداةَ العطفِ المناسبة للجمع بين أشتات متباعدة دلاليًّا بين الجمل...، فالواو تقوم بالجمع مطلقًا بين جمل وعناصر تنتمي إلى حقول دلاليّة متباعدة» (حماد والعايدي، ٢٠١٢: ٣٣٨)، وهذه المزيّة في الواو لا تظهر في أخواتها من حروف العطف؛ لاختصاص كل حرف منها بمعنى نحويٍّ، كالترتيب والتخيير والاستدراك، وهي معانٍ لا تتفق مع توسُّع الواو في الدلالة السياقيّة على «مطلق الجمع».

من هنا يتأكَّد اتِّساق رؤية «قطب الأئمة» فيما تُنادي به الدراسات النصيّة المعاصرة، فمعالجاته اللغوية للواو تنطلق من مقولته «الأصلُ في الواو الوصلُ وهو العطف» (أطفيش، (د.ت): ٢٧٢).

وقبل أنْ نورد خلاصة هذا المحور نُشير إلى أمرين مهمين في هذا السياق، وهما:

أولًا - عناية «قُطْب الأئمة» في مواضع من آثاره بتوضيح دلالة الاستئناف في السياق، فقد عَدَّ - مثلًا - جملة: (أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ) استئنافا للتبكيت (أطفيش، ٢٠٠٤: ج٤، ٢٧٦) في قوله تعالى: (قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) [الأنعام:٤٠]، وفي قوله تعالى: (تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ) [التحريم:١] رأى في أحد التوجيهات أنّه «استئناف نحوي للعتاب» (أطفيش، ٢٠١٢: ج١٥، ١٥٤)، وفي الآية الكريمة: (وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا) [يونس:٦٥] رأى في جملة (إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا): أنَّها «تعليل جُمَلي لقوله: «لا يحزنك»، كأنه قيل: «لأن العزة لله جميعًا» كما قرأ أبو حيوة بفتح الهمزة» (أطفيش، ٢٠٠٦: ج٦، ٢٧٥)، وهذه اللطائف الدلالية تؤكِّد ارتباط الجملة الاستئنافية بدلالة السياق، ومجيئها خدمةً له، وهي في السياق القرآني تؤكِّد أبعاد نظرية النظم في اتّساق أجزاء النصّ والتحامها مفرداتٍ وجُمَلًا.

وثانيًا - رأيُ «قُطْب الأئمة» في رَفْض الاستئناف المُقَيَّد مع اللجوء إلى توجيهه إلى معنًى نحويّ يُلائم السياق - تتفاوتُ صرامته في آثاره العلمية من أثر إلى آخر، كما تبيَّن في النُّقولات السابقة من آثاره العلمية.

فآثاره العلمية المتقدمة يذكر فيها جوازَ الاستئناف، لكنه يُتبعه بتوجيهه النحوي وَفْق رأيه، وذلك في نحو (شرح لامية الأفعال) وتفسيره (هميان الزاد إلى دار المعاد) (٥)، أمَّا (شرح النيل وشفاء العليل) فله فيه شرحان: شرحٌ أوَّل متقدِّم يظهر أنه كتبه قبل تفسير (هميان الزاد) ثم عاد فشرح متن (النيل) مرة أخرى بعد (هميان الزاد)؛ لذا تجده أحيانًا في معالجاته اللغوية يُمرِّر القول باستئنافية الواو بنسبة الزَّعْم إليه، وأحيانًا ينفي صحته.

أمَّا آثاره التي جاءت لاحقًا كتفسيره (تيسير التفسير) تجد فيه صرامة واضحة تصل أحيانًا إلى حدّ تخطئة من يرى استئنافية الواو، وكذا ما بين أيدينا من تفسيره (داعي العمل إلى يوم الأمل)، فهذا التفاوت الزمنيّ في التأليف (٥) بين هذه الأسفار العلمية يُفسِّر تفاوت صرامة رأيه في المسألة، فكلّما تقدّم الزمن ازدادت القناعة بصواب الرأي بعد طول التأمل؛ ولذا أصبح اللاحق تأليفًا أَظْهَر صرامةً في الرأي من سابقه.

ونخلص من هذا المحور إلى أنَّ «قطب الأئمة» في الاستئناف البياني والاستئناف النحويّ المُرْسل لم يُخالف من سبقه في المفهوم، أمَّا الاستئناف المُقيَّد فهو خارج عنده عن مفهوم الاستئناف؛ ذلك أنَّ لفظ (الاستئناف) يدلّ على موقع الجملة ومكانها في الكلام؛ إذ تبتدئ بها معنًى جديدًا في السياق، وهذا الابتداء (أي: الاستئناف) في الكلام ليس معنًى من المعاني النحويّة المعهودة.

وعلى هذا ينتفي ما يُعرف عند النحاة بحروف الاستئناف لمَّا كان الاستئناف ليس معنًى نحويًّا، وتبقى تلك الحروف محمولةً على معنًى من معانيها النحوية المعهودة وفق ما يقتضيه السياق كالعطف أو الحاليّة أو المعيّة.

ويقرن لفظ (الاستئناف) بمصطلحات تشاركه في هذا المفهوم كالابتداء والاستفتاح؛ فإنها مصطلحات دالّة على موقع الحرف من الجملة كلام الابتداء و(ألا) الاستفتاحية، في حين أنَّ لها معنًى نحويًّا، فلام الابتداء للتأكيد، و(ألا) الاستفتاحية للتنبيه.

وقياسًا على رؤية «قطب الأئمة» يدخل في ذلك أيضًا - مما يدلّ على الموقع وليس معنًى نحويًّا - ما يُعرف بحروف الصَّدارة في الكلام؛ فإنَّ الصدارة ليست معنًى نحويًّا، بل بيانٌ لوقوع الحرف أوَّل الجملة، وهو مع هذا له معنًى نحويّ، من ذلك (رُبَّ) حرف من حروف الصدارة تأتي لمعانٍ نحويّة للتكثير أو التقليل، وكذا لام الابتداء حين حُرِّكت في جملة (إنَّ) من بداية الجملة سُمِّيت باللام المزحلقة؛ لبيان تحرّكها من أوَّل الجملة، لكنَّ مصطلح الزحلقة ليس معنًى نحويًّا لها، بل هي للتوكيد.

وقد ماز «قطب الأئمة» دلالة المصطلح على الموقع من دلالته على المعنى النحويّ، وذلك في مصطلح (الابتداء)، فالابتداء المنسوب إلى (مِنْ) الجارّة هو معنًى نحويٌّ فيها؛ لدلالته على ابتداء حصول الفعل؛ إذ يُقابله معنى انتهاء الغاية كما في (إلى)، وهذا خلاف مصطلح الابتداء المنسوب إلى اللام لدلالته على الموقع فحسب، وثمّة معنى نحويٌّ للام وهو التوكيد، وكذا الحال في واو الاستئناف.

ومما ميّز به المصطلح الدالّ على الموقع من مصطلح المعنى النحويّ أنَّ مفهوم الاعتراض والاستئناف يُعرف في الكلام دون حاجة إلى أن يتصدّره حرف يدلّ عليه، فالجملة المُعْتَرِضة تُعْرَف بوقوعها بين متلازمين في الجملة المُعْتَرَضة، ومنقطعة عنها انقطاعًا صناعيًّا، ولا يلزمها أن تُصدّر بواو، والجملة الاستئنافية علامتها تُعرف من مفهومها السابق بأنها جديدة في معناها منقطعة انقطاعًا صناعيًّا عمّا قبلها، وهي في رأي النحاة تأتي في إحدى صورتيها مرسلة دون تقييد بحرف استئناف.

فالجملة الاستئنافية إذًا تتشكّل في الكلام دون حاجة إلى حرف يدلّ على معنى الاستئناف في غيره، وهذا يؤكّد أنَّ ما يُعرف بحروف الاستئناف لا تدل على هذا المعنى في غيرها؛ إذ لو كان كذلك لسَقَطَ هذا المعنى بسقوطها، فمثلًا في دلالة حرف الجرّ (مِنْ) على التبعيض في قولك: «أكلتُ من الرغيفِ» يسقط هذا المعنى بسقوط الحرف، ما لم تكن ثمَّة قرينة أخرى تدلّ على التبعيض، فلو كانت الجملة: «أكلتُ الرغيفَ» لما بقي معنى التبعيض في الجملة، وليس كذلك الاستئناف، ففي لغتنا المعاصرة مثلًا حين نسمع في نشرة الأخبار ما يأتي: «صباح اليوم احتفلت وزارة التربية والتعليم بيوم المعلم تكريمًا لجهوده العظيمة، من جانب آخر افتتحت وزارة الصحة مبنى المجمع الصحي الجديد بولاية.....» فالجملة الثانية: «من جانب آخر افتتحت وزارة الصحة...» هي جملة مستأنفة، سواءً أتجرّدت من الواو من أوّلها، أم تصدّرتها الواو فقيل: «ومن جانب آخر افتتحت وزارة الصحة...»، وضابط تصدّر هذه الواو من عدمه مَرَدُّه إلى علم المعاني في باب الوصل والفصل، وهذا ما قصده «قُطْب الأئمة» من حيث إنَّ الاستئناف المقيَّد إنْ لم تكن واوه للحال أو المعيّة فهو من العطف، وهذا يُمثِّل حالة الوصل، أما الاستئناف المُرْسل فهو يُمثِّل حالة الفصل.

فإذًا الاستئناف حاصلٌ في الجملة المستأنفة دون تقيّدها بحرف، لكنّ هذا الوضع لا يُقاس على الجملة الحاليّة، من حيث إنها تدلّ على معنى الحال سواء أقترنت بواو الحال في صدارتها أم لم تقترن بها؛ لأنَّ الجملة الحاليّة غير منقطعة عمّا قبلها انقطاعًا صناعيًّا، بل هي مبيِّنةٌ لهيئة صاحبها في الجملة السابقة، ومرتبطة بما قبلها ارتباطًا معنويًا ولفظيًا وصناعيًّا (نحويًّا)؛ فكان لها بذلك محلٌّ إعرابيٌّ.

ثالثًا - استئنافيّة الواو في سياقات نَصِيَّة ورأي «قطب الأئمة» فيها:

سلف أنَّ الرأي الذي ذهب إليه «قطب الأئمة» في واو الاستئناف دفعه إلى رَبْط هذا الحرف ونحوه بمعنى من معانيها النحويّة وفق دواعي السياق.

والعناية ببيان المعنى النحويّ للحرف دون استئنافيّته لم يتوقف عند «قُطْب الأئمة» على حرف الواو وإن اقتصرت الدراسة عليه؛ لأنّ رأيه - كما سلف - يتناول مسألة الاستئناف عامَّةً بتنوع حروفها؛ لذا طالت توجيهاته النحوية في هذه المسألة حروفًا أُخَر، كالفاء وثُمّ وحتّى وأَمْ، ولم يتوقف عند الاستئناف فحسب، فعالج كذلك مصطلح (الاعتراض)؛ لكونه مشابهًا للاستئناف من حيث الدلالة على الموضع من الكلام، وليس معنًى نحويًّا.

أمّا حرف الواو الذي جعله النحاة - فيما نحن بصدده - حرف استئناف فقد وَجَّهه «قُطْب الأئمة» وفق ما يقتضيه سياقه، فقد يكون للعطف أو الحال، وهما أظهر توجيهاته له، وقد يكون للمعيّة، وكلٌّ من هذه الوجوه قد يحتمل في السياق الواحد أكثر من وَجْهٍ منها مع الاستئناف؛ لأجل ذلك سيكون الحديث مُقسّمًا وفق هذه التوجيهات كما يأتي:

أولًا - العطف:

يظهر أنّ العطف أبرز توجيهاته لمعنى الواو، ولا عجب في ذلك؛ إذ العطف أكثر المعاني لصوقًا بالواو وأكثرها دورانًا معه في الكلام العربي، بل يتبين أنّ «قُطْب الأئمة» يجعل العطف أساسًا للواو في سياق الاستئناف إذ يقول - مثلًا -: «كلُّ واو جعلوها للاستئناف اجعلها عاطفة، ولو عَطْف قصة على أخرى؛ أو أُتحمَّل لها وجهًا غير الاستئناف» (أطفيش، ١٩٨٥: ج٢، ١٩٧)، وفي إحدى مناقشاته قَصَرَها على العطف بقوله: «وعندي كل واو استئناف هي عاطفة» (أطفيش، ١٩٨٦: ج١، ٢١٦)، وهذا التوجُّه عند «قُطْب الأئمة» له إشارات في مصادر النحو تؤيِّده، فمن النحاة من عَدَّ واو الاستئناف عاطفة أصالةً، فأبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) في أحد توجيهاته الجملةَ المستأنفةَ في قوله تعالى: (وَنُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ) [البقرة، ٢٧١] في رواية أبي جعفر عن نافع (وَنُكَفِّرُ) بالنون والرفع يقول: «والآخر أن يستأنف الكلام ويقطعه ممَّا قبله، فلا يجعل الحرف العاطف للاشتراك، ولكن لعطف جملة على جملة» (الفارسي، ٢٠١٨: ج٢، ٤٠٠)، ونحو ذلك نجده عند ابن يعيش (٦٤٦هـ) (ابن يعيش، ٢٠١٣: ج٧، ٩٧-٩٨)، والمرادي(٧٤٩هـ) (المرادي، ١٩٩٢: ١٦٣)، وصلاح الدين العلائي (٧٦١هـ) (العلائي، ١٩٩٠: ٥٦، ١١٩، ١٨١)، و(مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية) في فتواه برقم (٩١٦) (الحربي، ٢٠١٦: «موقع على الشبكة العالمية»)، بل نجد المالقي (٧٠٢هـ) يشير إلى هذا النمط من العطف في حين أنه ممَّن أفرد واو الاستئناف في قسم آخر غير العطف، فيرى أنَّ واو

العطف إنْ «عطفت جملة على جملة لم يلزم تشريكٌ في اللفظ ولا في المعنى، ولكنْ في الكلام خاصّة؛ ليُعلم أنَّ الكلامين فأكثر في زمان واحد أوفي قَصْد واحد؛ فلذلك جاز أنْ يُعطف بها إذ ذاك جملة خبرية على مثلها وعلى طلبية، وجملة طلبية على مثلها وعلى خبرية» (المالقي، (د.ت): ٤١٥)، وهذا هو مقتضى مَنْ يرى أنّ واو الاستئناف عاطفة لغير التشريك.

ويأتي حَمْل واو الاستئناف على العطف عند «قُطْب الأئمة» في تنوُّعات سياقيّة، فقد يكون من قبيل عطف جملة على جملة، وقد يكون من قبيل عطف قصة على قصة، فمما جاء عنده من عطف الجُمل قوله تعالى:)وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا) [آل عمران:٨٠]: فهو معطوف على الجملة السابقة: (مَا كَانَ لِبَشَرٍ) [آل عمران:٧٩] (أطفيش، ٢٠٠٤: ج٢، ٣٧٥)، ومنها ألفاظ (التحيّات) في الصلاة على صيغة: «التحيّات لله والصلوات»، ففي أحد توجيهاته أنّ «التحيات»: مبتدأ محذوف الخبر، أي: «لله»، وعلى هذا فالواو عاطفة للجملة(أطفيش، ١٩٨٥: ج٢، ١٩٧)، وجاء في منظومة (لامية الأفعال) لابن مالك:

بعَين اعْتَلَّ، واجْعَلْ قبل الآخر في الـ .. مُضيّ كسرًا وفتحًا ما سواه تلا

قال «قُطْب الأئمة» في إعراب الواو في (واجْعَلْ): «والواو للعطف على (ائْتِ)، وهو أولى من حيث المعنى من عَطْف على (اكْسِرْ) أو للاستئناف»(أطفيش، ١٩٨٦: ج٣، ١٢٠)، ومن طريف تخريجاته في قول ابن مالك أول بيت من (باب أبنية المصادر) في لاميته:

وللمصادر أوزانٌ أُبَيِّنها .. فللثلاثي ما أُبديه مُنْتَخلا

قال عن الواو في (وللمصادر): «الواو للاستئناف، أو لعطف الجملة على الجملة في الترجمة؛ لأن التقدير مثلًا هذا باب أبنية المصادر»(أطفيش، ١٩٨٦: ج٣، ٢٦٦)، فقد جعل الجملة الأولى من البيت الأول معطوفة بالواو على عنوان الباب، وهو بهذا التقدير يُوجِد للواو مخرجًا آخر غير الاستئناف.

وفي هذا النمط من العطف قد يلجأ فيه إلى العطف على جملة محذوفة فرارًا من الاستئناف، ففي جملة (وَنُقِرُّ) من قوله تعالى: (وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى) [الحج:٥] قال: «العطف على جملة مستأنفة محذوفة - والله أعلم - هكذا: «نَخْلُقُكُمْ في الأَرْحام وَنُقِرُّ ما نَشَاءُ» (أطفيش، ٢٠٠٦: ج٩، ٣٦٨)، وقد ذهب إلى ذلك لأن الجملةَ المعطوف عليها المحذوفة مستأنفةٌ مرسلة غير مقرونة بحرف، وسبق أنه يوافق النحاة في الاستئناف المرسل، فلا إشكال - وفق رأيه - أن يُعطف على الاستئناف المُرْسل، ولو بتقديره.

ومن هذا النمط أيضًا تخريجه للواو في قوله تعالى: (يكادُ زيتُها يُضيء ولو لَمْ تَمْسَسْه نارٌ) [النور:٣٥] إذ يقول: «الواو الداخلة على (لو) و(إن) الوصليتين عاطفة على محذوف، مُقابِل لِمَا بعدهما، ولو كان لا يُذْكَر، ولا بأس أن تقول لنا معطوف عليه محذوف أبدًا، وهو هذا الباب، أي: لو مَسَّتْه نار ولو لم تَمَسَّسه نار، ويُقال: ترتُّب الجزاء على المعطوف عليه يُغْني عن ذِكْره، حتى إنَّ ذِكْره كالتكرار» (أطفيش، ٢٠٠٦: ج١٠، ١١٦).

وثمّة نوعٌ آخر في عَطْف الجُمل يَلْجأ إليه، وهو حين تكون الجملة المستأنفة فعلية فِعْلها مضارع مسبوق بمصدر صريح صالح لِئَن يُعطف عليه مصدر الفعل، فيكون الفعل المضارع منصوبًا بـ«أنْ» مضمرة، والمصدر المؤول من (أنْ) وما دخلت عليه معطوفٌ على ذلك المصدر الصريح، من ذلك ما جاء في متن كتاب (النيل وشفاء العليل): «ولا بأسَ لشَريكٍ غائب في حَرْث أرضٍ اشتركاها ويسقيها بسَيْل بينهما» (أطفيش، ١٩٨٥: ج١٢، ٨٠٨-٨٠٩)، ففي: «ويسقيها» قال: «بالرفع على الاستئناف...، أو بالنصب بأنْ محذوفة عَطْفًا للمصدر على حَرْث، أي: في حَرْث أرضٍ اشتركاها وسَقْيها»، ومثل ذلك أيضًا في قول صاحب (النيل وشفاء العليل): «قيل: وإنْ لَمْ يحضرْ رَبُّ البيتِ جاز لمن دَلَّ عليه دخولُه بدونه، ويأذن لداخله ولا يدخل به مطلقا»، إذ يقول «قُطْب الأئمة» في توجيه إعراب الفعل (يأذن): «وهو بالرفع على الاستئناف، أو بالنصب عطفا لمصدره على دخول» (أطفيش، ١٩٨٥: ج٥، ٣٩٦) والوَجْه النحويّ الأخير ساقه ليكون مخرجًا عن جَعْل الواو للاستئناف، على الرغم من أنَّ عطف المصدر المؤول على المصدر الصريح من قبيل عطف المفردات لا عطف الجمل.

ومن تخريجات قطب الأئمة أيضًا في باب العطف عَطْف قصة على قصة، ففي قوله تعالى: (مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) [الأنعام:١١٠] جعل الواو في جملة (وَنَذَرُهُمْ) عاطفة على جملة الشرط والجواب عطف قصة على أُخرى (أطفيش، ٢٠٠٦: ج٥، ٢٤٥)، وهذا النوع من العطف هو ما سبقت الإشارة إليه عند طائفة من النحاة، إذ يعدّونه من قبيل عطف جملة على أخرى لمجرد الربط، دون أن تفيد الواو التشريك بين المتعاطفين.

وفي بيت لامية الأفعال:

فَهَاكَ نَظْمًا مُحِيطًا بِالْمُهِمِّ وَقَدْ ... يَحْوِي التَّفَاصِيلَ مَنْ يَسْتَحْضِرُ الْجُمَلا

قال في إعراب «وَقَدْ يَحْوِي»: «والواو: لعطف الجملة الخبرية بعدها على الطلبية بناء على جواز عطف قصة على أخرى، والجامع أنهما معًا مُسَلَّطتان على فَنٍّ واحد، فتلك معناها «خُذْ نَظْمًا مُحِيطًا بِالْمُهِمِّ مِنْ عِلْم التَّصْرِيف»، وهذه معناها: «قَدْ يَحْتَوِي تَفَاصِيلَ التَّصْرِيف مَنْ يَسْتَحْضِر جُمَلَهُ»، ويجوز أن تكون الواو للاستئناف» (أطفيش، ١٩٨٦: ج١، ١٤١-١٤٢).

وفي بيت اللامية:

وَشَطَّت الدَّارُ نَسَّ الشَّيْءُ حَرَّ نَهَا ... رٌ والمُضَارِعُ مِنْ فَعَلْتُ إِنْ جُعِلا

يقول في واو: «والمُضَارِعُ مِنْ فَعَلْتُ إِنْ جُعِلا»: «الواو للاستئناف، أو لعطف جملة اسمية خبرية أو طلبية إن قيل: «يجاء به» بمعنى: «جِئْ به» على فعلية طلبية، وهي «أدِمْ» بناء على جواز ذلك، أو هي «وَضُمَّ عَيْنَ مُعَدَّاهُ» أو على «كَذَا الْمُضَاعَفُ»، أو على «اضْمُمَنَّ»، أو على «ع ذا وَجْهَيْن»، أو على «ع وَجْهَيْ (صَدَّ)»، وذلك كله من عطف قصة على أخرى، والجامع كون كل واحدة في مضارع فعل المفتوح، وفي حركة عينه» (أطفيش، ١٩٨٦: ج٢، ٧٢).

وكذا في بيت اللامية:

والضَّمَّ مِنْ فَعُلَ الْزَمْ فِي الْمُضَارِعِ وَافْـ ... ـتَحْ مَوْضِعَ الْكَسْرِ فِي المَبْنِيِّ مِنْ فَعِلا

يقول عن واو «والضَّمَّ ...»: «الواو للاستئناف بناء على جوازها... أو لعطف «الْزَمْ» جملة فعل وفاعل طلبية على جملة الفعل «ذُو التَّجْـرِيدِ...يَأْتِي» الاسمية الخبرية بناء على جواز عطف الطلب على الخبر، والفعلية على الاسمية» (أطفيش، ١٩٨٦: ج١، ٢١٦).

وهذا النوع من العطف - وهو عطف قصة على قصة - شائع عنده، وهو من الأبواب الواسعة في العطف؛ فقد عَوَّلَ عليه في التخريجات السابقة؛ لتجاوز ما يقع بين الجُمَل من موانع العطف، كعطف الخبر على الإنشاء، والعكس، وعطف الجملة الفعلية على الاسمية والعكس.

وجواز التعاطف بين الخبر والإنشاء رأيٌ مال إليه طائفة من النحاة؛ إذ لا يُشترط عندهم عطف الخبر على الخبر، والإنشاء على الإنشاء، وإنما يكفي في ذلك أن يُعطف وَصْفٌ على وَصْفٌ وإن اختلفا خبرًا وإنشاءً، وهو رأيٌ مال إليه سيبويه (١٨٠هـ) وقد نسبه إليه أبو حيان الأندلسي(٧٤٥هـ) (الأندلسي، ٢٠٠١: ج١، ص٢٥٢)، وقال به أيضًا الزمخشري (٥٣٨هـ) (الزمخشري، ١٩٩٨: ج١، ٢٢٨)، وأبو البقاء العُكْبَري (٦١٦هـ)، وأبو حيان الأندلسي نفسه (الأندلسي، ٢٠٠١: ج١، ٢٥٢)، والسَّمِين الحلبي (٧٥٦هـ) (الحلبي، ٢٠١١: ج١، ٢٠٨).

وامتدّ أثر هذا الرأي إلى أولئك البلاغيين الذين منعوا عَطْف القصّة ولجؤوا إلى عَطْف الجُمل، فاضطروا في ذلك إلى التقدير؛ ليتَّسق لهم دون عارض يمنعه (التفتازاني، ٢٠٠٤: ٤٥٦-٤٥٧)، وقد تعقّبهم السيد الجرجاني مبيِّنًا خلطهم بين عطف القصّة وعطف الجُمَل الذي يتناولونه في باب توسُّط الكمالين: كمال الاتصال وكمال الانقطاع (التفتازاني، ٢٠٠٤: ٤٥٨)، فعطف القصة يقتضي عطف حاصل مضمون الجملة على حاصل مضمون الجملة الأخرى من غير نظر إلى الإنشائية أو الخبرية (التهانوي، ١٩٩٦: ج٢، ١١٨٩)، وهذا ما يُعَوِّل عليه «قطب الأئمة».

من هنا يتبين أنَّ حَمْل واو الاستئناف أحيانًا على عطف القصة عند «قُطْب الأئمة» له حظّ وافرٌ عند علماء العربية، وعلى هذا أيضًا حَمَل الواو الثانية في قوله تعالى: (وَاتَّقُواْ اللهَ وَيُعَلِّمُكُمْ الله) [البقرة:٢٨٢]، فجعلها من «عطف إخبار على إنشاء» في أحد قولَيه (أطفيش، ٢٠٠٤: ج٢، ٢١٩-٢٢٠).

على أنّه إنْ وجد سبيلًا إلى عطف الخبر أو الإنشاء على الإنشاء فذاك عنده أَوْلى من العطف على المختلف، كما في بيت اللامية:

وَ(بَتَّ) قَطْعًا وَ(نَمَّ) وَاضْمُمَنَّ مَـعَ الْـ ... ـلُزُومِ فِي (امْرُرْ بِهِ) وَ(جَـلَّ) مِثْلُ جَـلا

إذ يقول في واو «وَاضْمُمَنَّ...»: «الواو للاستئناف، أو لعطف جملة طلبية فعلية بعدها على اسمية خبرية في قوله: «فَذُو التَّعَـدِّي...» إلخ، أو على مثلها في قوله: «وعِ ذا وَجْهَيْنِ»، بل هو الأَوْلى؛ لأنه يمنع تعاطف الخبر والإنشاء» (أطفيش، ١٩٨٦: ج٢، ٣٨).

وفي سياق العطف يجدر بالبحث أن يُشير إلى أن الآيات السابق ذكرها، وهي قوله تعالى: (وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى) [الحج:٥]، وقوله تعالى: (مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) [الأنعام:١١٠]، والواو الثانية من قوله تعالى: (وَاتَّقُواْ اللهَ وَيُعَلِّمُكُمْ الله) [البقرة:٢٨٢] - عَدَّها طائفة من النحاة متمحضة للاستئناف بالواو، فلا يرون أنها للعطف، كابن هشام الأنصاري، الذي يؤكِّد أنّ العطف يقتضي التشريك، وعلى هذا رأى أنَّ تلك الواوات الثلاث لو كانت عاطفة لانتصب (نُقِرّ) عطفًا على (لِنُبَيِّنَ)، ولجُزم (نَذَر) عطفًا على محل جملة (فلا هادي له)، وللَزِم عَطْف الخَبَر (يُعَلِّمُكُمْ) على الأمر (اتَّقُواْ) (الأنصاري، ٢٠٠٠: ج٤، ٣٧٥-٣٧٦)، وعلى الرغم من أنَّ هذه الآيات الكريمة شواهد نحويّة عند ابن هشام متمحِّضة للاستئناف بالواو رأينا توجيه قطب الأئمة لها توجيهًا آخر غير الاستئناف، مؤكِّدًا بذلك أنَّ الاستئناف ليس معنًى نحويًّا تدلّ عليه الواو.

على أنَّ ابن هشام في توجيه الواو للاستئناف في (وَنُقِرُّ) و(وَنَذَرُهُمْ) علَّل توجيهه هذا بعدم تبعيّة الفعل للفعل السابق له نصبًا أو جَزْمًا، لكنَّ الحقيقة أنَّ تبعيّة التشريك في العطف إنما هو من قبيل عطف المفردات لا من عطف الجُمَل، فمقتضى عطف المفردات أن تعطف اسمًا على اسم أو فعلًا على فعل (ابن عصفور، ١٩٩٩: ج١، ٢٦٤)، أما عطف الجُمَل فيقتضي عَطْف الجملة كاملة بركنيها المسند والمسند إليه على الجملة السابقة بركنيها أيضًا، وقد نَبَّه النحاة قديمًا وحديثًا إلى الفرق بين هذين النوعين من العطف (الشاطبي، ٢٠٠٧: ج٥، ١٨٤-١٨٥؛ عباس، ١٩٦٦: ج٣، ٦٤١)، وبناء على هذا التفريق لا يمتنع كون الواو للعطف في الآيتين الكريمتين عطف جملة على جملة مذكورة أو مقدَّرة وفق ما وَجَّه «قطب الأئمة».

ثانيًا - الحال:

وفي معالجاته لواو الاستئناف قد يرى أنها تحتمل الحاليّة، ففي الآية الكريمة: (وَاتَّقُواْ اللهَ وَيُعَلِّمُكُمْ الله) [البقرة:٢٨٢] السابق ذِكْرها خَرَّج الواو في أحد قولَيه على أنها حاليّة، وتقدير الجملة: «وقد يعلمكم الله» بـ (قد) التحقيقية، أو «أنتم يُعلِّمكم الله» (أطفيش، ٢٠٠٤: ج٢، ٢١٩-٢٢٠)، وكذا في قوله تعالى: (وهُم بالآخرة هُم يوقنون) [النمل:٣] قال: «عطف على (يقيمون)، أو حال من واوه لا استئناف» (أطفيش، ٢٠٠٦: ج١٠، ٣٠٩)، وفي قوله تعالى: (وَكَذَّبْتُمْ بِهِ) [الأنعام:٥٧] قال: «سواء جعلناه حالًا ...، أم جعلناه عطفًا...، ولا تثبت عندي واو الاستئناف» (أطفيش، ٢٠٠٤: ج٢، ٤٤٧).

وقد يرى أنَّ الواو عاطفة ولا وَجْه للحاليّة، فقد سلف بيان رأيه في الواو العاطفة في قوله تعالى: (يكادُ زيتُها يُضيء ولو لَمْ تَمْسَسْه نارٌ) [النور:٣٥]، ولم يَرَ وَجْهًا للحاليّة يناسَب المعنى، إذ يقول: «ولا وَجْه لجعلها حاليَّة؛ لأنه لا خارج للشرط يُقيِّده به، فضلًا عن أن تكون حاليَّة» (أطفيش، ٢٠٠٦: ج١٠، ١١٦).

وقد يحمل الواو على العطف والحال وفق دلالة تُناسِبُ كلًّا منهما على حِدَة، ففي قوله تعالى: (وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّى) [عبس:٧] فقد

رأى أنَّ «هذه الواو للحال إذا جعلنا «ما» نافية، وإن جعلناها استفهامية فالعطف على (أَمَّا مَنِ اسْتَغْنَى) [عبس:٥] عطف قصة على أُخرى، وإنشاء على إخبار، أو على (مَا يُدْرِيكَ) [عبس:٣]» (أطفيش، ٢٠١٢: ج١٦، ٥٨).

ثالثًا-المعيّة:

وقد تكون الواو عنده للمعيّة، ففي متن كتاب (النيل وشفاء العليل) جاء: «وجاز لشريك أن يقول لشركائه: اقتسموا فيما بينكم وأَتْبَعَ كُلًّا بسهمي» فقال «قُطْب الأئمة» في معالجته النحوية: «بنصب «أتبع» بعد واو المعية، أو بالرفع على الاستئناف، أو العطف على أنه عطف خبر على طلب، والنصب أَوْلى»، فرجَّح في الواو في (وأَتْبَعَ) أن تكون للمعيّة دون الاستئناف والعطف (أطفيش، ١٩٨٥: ج١٠، ٥٣٤).

ومما سبق في هذا المحور يتبيَّن أن «قطب الأئمة» اعتنى - وفق رأيه - بتوجيه واو الاستئناف لتكون عاطفة أو حاليّة أو للمعيّة، مُراعيًا في تخريجه ما يُلائم السياق؛ من أجل ذلك جاء العطف - وهو أظهر التوجيهات - متنوعًا في أنماط بين معطوف عليه مذكور في الكلام وآخر محذوف مقدَّر، وبين عطف الجُمل وعطف القصّة، وهو في ذلك يُؤثِر العطف على الاستئناف حتى في مواطن عُدَّت من موانع العطف عند طائفة من النّحاة، كعطف الخبر على الإنشاء أو العكس، وكعطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية، ويستند في ذلك إلى أنَّ انتفاء العطف بهذه الموانع غير متَّفق عليه، فحَمْل السياق على العطف مع هذه الموانع أولى من جَعْل الواو للاستئناف، وإنْ وجد في إطار العطف سبيلًا لتجنُّب هذه الموانع فهو أولى عنده.

كما أنَّه وجد في عطف القصة متَّسعًا يحمل عليه ما ظاهره واو استئناف، مستندًا في ذلك إلى وقوع هذا النمط من العطف في سياق جامع واحدٍ بينهما، وهو الانتقال من وصف إلى وصف في نسق موضوع واحدٍ.

واعتماده كثيرًا على توجيه الواو لتكون عاطفةً بين الجمل يعود إلى كثرة دوران العطف في الكلام من واو الحال وواو المعيّة، ثمّ إنَّ واو الحال حين تتصدَّر الجملة الحاليّة وواو المعيّة حين يليها الفعل المضارع يقتضيان مع بعض شروط الصناعة النحوية سياقًا دلاليًّا خاصًّا، فالحالية تُقيِّد عاملها وتكشف هيئة صاحبها، والمعيّة تقتضي مصاحبة ما بعدها لما قبلها في وقوع الفعل، والعطف يقع لأدنى ارتباط بين جملتين، أمَّا موانع العطف التي ذكرها طائفة من النحاة فلم تكن محلّ اتفاق بينهم كما سلف.

من هنا كان العطف ملازمًا للواو حين ترتبط بين المفردات والجمل، وهذا ما ورد في البحث سابقًا عن أبي علي الفارسي في قوله: «أصل الواو - إذا لم تكن بدلًا من الجارّ - للاجتماع أين كانت؛ ولذلك ما تجدها للاجتماع مُعَرّى من معنى العطف، ولا تجدها للعطف إلا ومعنى الاجتماع فيها» (الفارسي، ٢٠٠٣: ج٢، ٤٦).

و«قطب الأئمة» في كُلّ ذلك ينطلق في التوجيهات النحوية للواو مما تجود به العربيّةُ من ضروب الدلالات المحتملة في السياق، وهي دلالات تعكسها تلك الوجوه النحوية المتنوعة، وهو مع ذلك أيضًا يجد مُتّسعًا في تصريف وجوه الجملة العربية ممَّا تتيحه له قواعد أصول النحو، وضوابط التعارض والترجيح فيه، كاحتجاجه بقاعدة: «الجُمَل يُتَوَسَّع فيها ما لا يُتَوَسَّع في المفردات»(أطفيش، ٢٠٠٦: ج٥، ٢٤٥).

الخاتمة:

انتهت هذه الدراسة الموجزة إلى نتائج، أهمها ما يأتي:

يأتي الاستئناف على قسمين: استئناف نحوي وآخر بياني، والنحويّ منهما يأتي مصدّرًا بحرف استئناف فهو مقيّد، أومجرّدًا منه فهو مُرْسل، وقد وافق «قُطْب الأئمة» النحاةَ في الاستئناف النحوي المُرْسل، وخالف في المقيَّد، كما وافق في الاستئناف البياني مطلقًا.

يرى «قُطْب الأئمة» أن الاستئناف ليس معنًى نحويًّا حتى تدلّ عليه الواو وأخواتها المُسمَّاة «حروف الاستئناف»، بل هو بيان لموقع الجملة، وهو ابتداء الجُملة بمعنى جديد، وعلى هذا لا يصحّ أن تسمّى حرف استئناف؛ لإمكان تضمُّنها معنى من المعاني النحويّة كالعطف أو الحال أو المعيّة.

سعى «قُطْب الأئمة» في تحليلاته السيّاقيّة إلى توجيه واو الاستئناف لتَحْمِل معنًى نحويًّا من معانيها المعهودة دون الاستئناف، فجاءت عنده دالّة على نحو العطف أو الحال أو المعيّة، ولأن العطف أَظْهر هذه الوجوه جاء عنده متنوعًا في أنماط بين أن يكون المعطوف عليه مذكورًا في الكلام أو محذوفًا مقدَّرًا، ويكون كذلك من قبيل عطف الجُمَل أو عطف القصّة، وهذا النوع الأخير يعتمد عليه تجنُّبًا لموانع العطف، التي من أهمها تباين جملتي المعطوف والمعطوف عليه خبرًا وإنشاءً.

قد يقع الترجيح عند «قُطْب الأئمة» بين كون الواو عاطفة أو حاليّة أو للمعيّة، وفق ما تقتضيه دلالة السياق، وقد يحتمل السياق واو العطف وواو الحال، وفق متغيّرات دلالية أُخَر في السياق، لكن يبقى لكلِّ سياق من السياقين دلالته الخاصّة.

يُفسِّر «قُطْب الأئمة» الاستئناف المُقيَّد بالواو والاستئناف المرسل بحالتَي الوصل والفصل في علم المعاني، فالاستئناف المقيَّد إنْ لم تكن واوه للحال أو المعيّة فهو من العطف، والعطف يُمثِّل حالة الوصل، أما الاستئناف المُرْسل فهو يُمثِّل حالة الفصل.

أشار البحث إلى أنّ رأي «قُطْب الأئمة» في حَمْل واو الاستئناف على العطف إن لم تكن للحاليّة أو المعيّة يؤكِّده آراء نحاة متقدمين جعلوا العطف معنى متأصِّلًا في الواو، كما أنَّ هذا الرأي يتَّسق مع أسس اللسانيات النصيّة المعاصرة، التي تعدّ العطف من أهم أدوات التماسك النصِّي ولا سيّما حرف الواو؛ لتَوَسُّعه في الدلالة على مطلق الجمع.

مدى صرامة هذا الرأي عند قطب الأئمة يتفاوت من أثر إلى آخر من آثاره العلمية؛ نظرًا إلى التفاوت الزمني بين تلك الآثار، مع تأكّد قناعته برأيه كلّما تجدّدت معالجاته السياقية، لكنّ الملاحظ أنّ تفسيره (تَيْسِير التفسير) أدقّ آثاره -مما تناولته الدراسة من آثار-في بروز هذا الرأي ودقة تحليلاته.

الهوامش

(١) انظر مثلا: الفراء، ١٩٨٣: ج٢، ص٣٤٦. // المالقي، (د.ت): ص٤١٦. // المرادي، ١٩٩٢: ص١٦٣.

(٢) انظر مثلا: الغلاييني، ١٩٦٨: ج٣، ص٢٨٩. // قباوة، ١٩٨١: ص٣٦-٣٧// السامرائي، ٢٠٠٢: ص١٨٧.

(٣) نقل أبو محمد الحنفي العيني (٨٥٥هـ) عن شيوخه سماعًا أنّ الواو تقع أول الكلام، وسمَّاها «واو الاستفتاح»، لكنّها تتضمن معنى العطف في تلك السياقات التي عالج فيها هذه الواو، وقد كان العطف أحد تخريجاته. انظر مثلا: (العيني، (د.ت): ج٣، ص٢٠٧. // العيني، ٢٠٠٠: ج١، ص٦٨٦).

(٤) يريد الواو التي تسمَّى «واو رُبَّ»؛ فهذه الواو تقع عِوَضًا عن «رُبَّ» المحذوفة.

(٥) انظر مثلا: (أطفيش، ١٩٩٣: ج٢، ص١٩٤)، (أطفيش، ١٩٨٣: ج٤، ص٩٩)، (أطفيش، ١٩٨٨: ج٩-أول، ص٢٧٧، ص٣٠٨)، (أطفيش، ١٩٩١: ج١٣، ص٢٨٨).

(٦) انظر الترتيب الزمني لمؤلفات القطب في: مكتبة القطب، ٢٠١٣: ص٤٥٢-٤٦٠.

المراجع

أطفيش، محمد بن يوسف (١٣٣٢)،١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، تَخْلِيص العَانِي من رِبْقَة جَهْل المَعَانِي، تحقيق: محمد رمزي، سلطنة عمان، وزارة التراث والثقافة.

أطفيش، محمد بن يوسف، تيسير التفسير [ج:٢،٣،٤: ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤] [ج: ٥،٦،٨،٩،١٠،١١: ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م] [ج:١٥،١٦: ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م]، تحقيق وإخراج: الشيخ إبراهيم بن محمد طلاي، سلطنة عمان، وزارة التراث والثقافة.

أطفيش، محمد بن يوسف، (د.ت)، داعي العمل إلى يوم الأمل «مخطوط»، سلطنة عمان، مكتبة الشيخ سالم بن حمد الحارثي؛ والإمارات العربية المتحدة، مركز جمعة الماجد. ج٢٧.

أطفيش، محمد بن يوسف (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، شرح النيل وشفاء العليل، ط٣، جدة، مكتبة الإرشاد.

أطفيش، محمد بن يوسف (١٤٠٧هـ/١٩٨٦م)، شرح لامية الأفعال، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة.

أطفيش، محمد بن يوسف [ج٢: ١٤١٣هـ/١٩٩٣م] [ج٤: ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م] [ج٦-أول: ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م] [ج٩-أول: ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م] [ج١٣: ١٤١٢هـ/١٩٩١م]، همیان الزاد إلى دار المعاد، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة.

الأمير، محمد المالكي الأزهري (١٢٣٢)، (د.ت)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، القاهرة، دار الكتاب المصري.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد بن عبيد الله، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، شرحه: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (٧٤٥)، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، بيروت، دار المكتبة العلمية.

الأنصاري، ابن هشام (٧٦١)، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح: عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

بحيري، سعيد حسن (١٩٩٧)، علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون.

التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر (٧٩٢)، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، «المطوّل شرح تلخيص المفتاح» وبهامشه حاشية السيد الشريف الجرجاني (٨١٦هـ)، صحّحه وعلّق عليه: أحمد عزّو عناية، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

التنوخي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمرو (٦٩٢)، ١٩٠٩م، الأقصى القريب في علم البيان، القاهرة، مكتبة محمد الخانجي.

التهانوي، محمد علي (بعد ١١٥٨/١٧٤٥م)، ١٩٩٦م، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحْروج، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (٤٧٤)، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، ط٣، القاهرة، مطبعة المدني.

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان (٦٤٦)، (د.ت)، أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: فخر سليمان صالح قداره، بيروت، دار الجيل.

حسن، عبّاس (١٩٧٩م)، ١٩٦٦م، النحو الوافي، ط٣، مصر، دار المعارف.

الحربي، عبد العزيز بن علي، ٢٠١٦م، (الفتوى (٩١٦): هل واو الاستئناف للعطف أيضًا؟)، موقع: مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، مكة المكرمة، تاريخ الاطلاع: ١٨ ذي القعدة ١٤٤٢هـ / ٢٩-٦-٢٠٢١م، الرابط (URL): https://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=16387

الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦)، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط٣، دمشق، دار القلم.

حماد، خليل عبد الفتاح. والعايدي، حسين راضي، أثر العطف في التماسك النصّي في ديوان «على صهوة الماء» للشاعر مروان جميل محسين «دراسة نحوية دلالية»، ٢٠١٢، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، غزة، مج ٢٠، ع ٢، ص ٣٢٧-٣٥٦.

الرابط [URL] (https://journals.iugaza.edu.ps/index.php/IUGJHR/article/view/724)

حميدة، مصطفى (١٩٩٧)،. نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون.

الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي (١٠٦٩)، (د.ت)، حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسِيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِي وكِفَايةُ الرَّاضِي عَلَى تفْسِيرِ البَيضَاوِي، بيروت، دار صادر.

الدسوقي، محمد عرفة (١٢٣٠)، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب وبهامشه حاشية الدسوقي، ط٣، دار السلام، القاهرة.

الدماميني، بدر الدين محمد بن أبي بكر (٨٧٢)، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م، شرح الدماميني على مغني اللبيب المسمى «المزج»، تحقيق: محمد السيد عثمان، بيروت، دار الكتب العلمية.

الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (٥٣٨)، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، الكَشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، مكتبة العبيكان.

السامرائي، فاضل صالح،١٤٢٢هـ/٢٠٠٢، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، عمّان، دار الفكر.

ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي (٤٥٨)، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، المُخَصَّص، تحقيق: خليل إبراهيم جَفَّال، بيروت دار إحياء التراث العربي.

الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: محمد إبراهيم البنا وعبد المجيد قطامش، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، مركز إحياء التراث.

ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي (٦٦٩)، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، شَرْح جُمَل الزجاجي (الشرح الكبير)، تحقيق: صاحب أبو جناح، بيروت، عالم الكتب.

العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي (٧٦١)، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحقيق: حسن موسى الشاعر، عمّان، دار البشير.

العلوي، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم الحسيني الطالبي الملقب بالمؤيد باللَّه (٧٤٥)، ٢٠٠٢م/١٤٢٣هـ الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، بيروت، المكتبة العصرية.

العيني، أبو محمد محمود بن أحمد الحنفي (٨٥٥هـ)، ١٤٢٠ هـ/٢٠٠٠م، البناية شرح الهداية، بيروت، دار الكتب العلمية.

العيني، أبو محمد محمود بن أحمد الحنفي (د.ت)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

الغلاييني، مصطفى (١٣٦٤)، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م، جامع الدروس العربية، ط١٠، بيروت، المكتبة العصرية.

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (٣٩٥)، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، طبعة اتحاد الكتاب العرب.

الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار (٣٧٧)، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، الإغفال، تحقيق: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، أبو ظبي، المجمع الثقافي.

الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار (٣٧٧)، ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م، الحُجَّة للقراء السّبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، ط٢، الرياض، مكتبة الرشد.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (٢٠٧)، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف النجاتي، ط٣، بيروت، عالم الكتب.

الفقي، صبحي إبراهيم (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، علم اللغة النَّصِّي بين النظرية والتطبيق دراسة تطبيقية على السور المكيّة، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.

قباوة، فخر الدين، (١٤٠١هـ/١٩٨١م)، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط٣، بيروت، دار الآفاق الجديدة.

المالقي، أحمد بن عبد النور (٧٠٢)، (د.ت)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق، مجمع اللغة العربية.

المرادي، الحسن بن قاسم (٧٤٩هـ/١٩٩٢م)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت، دار الكتب العلمية.

مكتبة القطب (١٤٣٤هـ/٢٠١٣م)، فهرس مخطوطات خزانة مؤلفات الشيخ العلامة أمحمد بن يوسف أطفيش اليسجني الشهير بالقطب، غرداية – الجزائر، مكتبة القطب.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي المصري (٧١١)، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، لسان العرب، ط٣، بيروت، دار صادر.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (٦٤٦)، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م، شرح المفصَّل، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، دمشق، دار سعد الدين.